

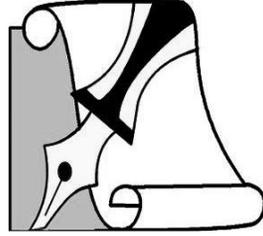


مركز باهث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية

التقدير نمف الشهرى

تحليل للتطورات السياسية
والأمنية فى لبنان

www.bahethcenter.net
Email: baheth@bahethcenter.net
bahethcenter@hotmail.com



**مركز الدراسات
الفلسطينية والاستراتيجية**

تقدير نصف شهري للتطورات السياسية والأمنية في لبنان

أهداف المركز الرئيسية:

- 1 . إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمم.
- 2 . الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.
- 3 . بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.
- 4 . إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

كان التطور الأهم في الأيام الماضية هو حدث الانتخابات الأميركية وخاصة مع إعلان فوز المرشح الديمقراطي جو بايدن، ورغم إصرار الرئيس الأميركي الجمهوري دونالد ترامب على عدم الاعتراف بالهزيمة وتحضيره لمفاتيح نزع قضائي تطعن بالنتائج، بات المناخ السائد أميركيا وعالميا هو التعامل مع بايدن كرئيس أميركي مقبل، واعتبار منازعات ترامب قابلة للحل قبل حلول موعد تسلم الرئيس المنتخب لسلطاته الدستورية في شهر كانون الثاني من العام 2021.

وانفجرت أسارير العالم عبر تعامل رسمي مع فوز بايدن، وكان من بينها رؤساء وقادة الدول الحليفة لواشنطن، إذ إن الرؤساء الأوروبيون وقادة حلف الناتو كانوا في طليعة مهنيي بايدن، وتريثت بكين وموسكو كالعادة بانتظار النتائج الرسمية، فيما بقي رئيس حكومة العدو الاسرائيلي بنيامين نتنياهو وولي العهد السعودي محمد بن سلمان إلى آخر القائمة بين المهنيين.

وبين الراحين والخاسرين، تقف إيران والسلطة الفلسطينية في طليعة الراحين من رحيل ترامب، حيث لا نقاش يطال رهانات تغييرات في أصل الموقف الأميركي الداعم للعدو، بل النقاش حول مسار العلاقات الأميركية الإيرانية والعودة الى زمن ما كان قائما في عهد الرئيس السابق باراك أوباما عندما كان بايدن نائبا للرئيس، وكان الاتفاق النووي آخر عناوين هذه العلاقة، قبل أن يقدم ترامب على الخروج منه من طرف واحد، ومثلها في العلاقات الفلسطينية الأميركية حيث ممثلية فلسطين في واشنطن، وقنصلية أميركية في القدس الشرقية، وإعلان التزام أميركي بحل الدولتين. وفي المقابل يقف نتنياهو وبن سلمان في طليعة الخاسرين، وهو ما سيؤثر على علاقتهما مع الساكن الجديد في البيت الأبيض.

ومن دون استبعاد مفاجآت قد يقدم عليها ترامب قبل تسليم ولايته على مريض، فإن كل ذلك سيؤثر على لبنان حيث كانت الطلقة الأخيرة قبل الرحيل لإدارة ترامب بفرض العقوبات على رئيس التيار الوطني الحر النائب جبران باسيل، بعد وعود وإجراءات إذا استجاب للمطالب الأميركية السياسية وفي طليعتها فك العلاقة التحالفية مع حزب الله، في ظل حديث عن علاقة ملف ترسيم الحدود وتوطين

اللاجئين الفلسطينيين وبقاء النازحين السوريين كعناوين للمطالب الأميركية التي رفض باسيل تلبيتها، رغم وضوح الرسائل الأميركية بالعقوبات، التي جاءت تحت عنوان تهم بالفساد لم يرد ذكرها خلال المفاوضات.

في الملف الحكومي، يبقى السؤال الذي يطرح نفسه بقوة يتمثل بالتالي: هل العقوبات ستؤدي إلى ترحيل التأليف إلى أجل غير مسمى، أم أنها ستؤدي إلى تسريع خطواته، بتجاوز التفاصيل والعراقيل؟

وتشير مصادر دبلوماسية إلى أن الولايات المتحدة وبعد عبور الاستحقاق الرئاسي الأميركي، تشدد على وجوب الإسراع في تأليف الحكومة اللبنانية الجديدة، وأنها تؤيد الجهود الفرنسية المبذولة في هذا الاتجاه، لأن هذه الحكومة إذا لم تؤلف، فإن لبنان ذاهب إلى خطر كبير. علما أن العاصمة الأميركية لا تربط بين هذا الاستحقاق الحكومي وبين العقوبات التي فرضتها على باسيل، أو التي يمكن أن تفرضها على آخرين لاحقا، حسب هؤلاء.

وإذا كان العنوان الحكومي قد تراجع مع تصدر ملف العقوبات، فمن المتوقع أن يستعيد التأليف الصدارة في ظل الاتصالات التي فتحت خلف الكواليس وتركز على ضرورة إنهاء الملف الحكومي انطلاقا من ثلاثة اعتبارات:

الاعتبار الأول يتصل بالأزمة المالية التي لا تحتل مزيدا من التأخير، وتستدعي تسريع التأليف من أجل فرملة الانهيار وضخ جرعة من الثقة في الأسواق.

الثاني، يرتبط بتحسين الوضع السياسي في مواجهة العقوبات الزاحفة، خصوصا في حال كرت السبحة، فقد يصعب تشكيل الحكومة لاحقا.

الثالث، لأنه لا يفيد في شيء انتظار دخول الرئيس الأميركي المنتخب إلى البيت الأبيض وتشكيل إدارته في مسار طويل، ولا يمكن لبنان ان يبقى في هذه المرحلة الحساسة على رصيف الانتظار.

ويبدو أن هناك مساعي جدية قد انطلقت لتجاوز العراقيل المتبقية، وبالتالي فإن الاتصالات تركز على ضرورة الإسراع في إقفال الطريق أمام العقوبات وتردداتها، وخصوصا أن عدم تشكيل الحكومة

قريبا سيدخل البلد في متاهات وانقسامات معطوفة على أزمة مالية تكبر ككرة الثلج. وقد عادت فرنسا إلى الضغط للتوصل إلى اتفاق على هذا الصعيد عبر اتصالات بعيدة عن الإعلام.

وهناك في المقابل من يقول إن سقوط ترامب وفوز بايدن يمنح لبنان فرصة لتشكيل الحكومة في مرحلة انتقالية لا قرار فيها في واشنطن، وأن هذه المرحلة مثالية لإمرار الحكومة، وبما يتيح للبنان أيضا أن يتظلل بالمبادرة الفرنسية من أجل تلقي المساعدات التي تبقى على قيد الحياة.

وفي المساعي العملية، قدم الرئيس سعد الحريري اقتراحا بتجميد المداورة في الحقائق السيادية الأساسية الأربع الخارجية، الداخلية، المال، الدفاع، وإقتصارها على بقية الحقائق. فكان رد رئيس الجمهورية أن يتم في هذه الحال الخروج من صيغة حكومة 18 الى صيغة 22 الى 24 وزيرا. ويبدو أن باسيل تشدد بعد العقوبات لكي يتمسك بوزارة الطاقة خاصة وأن الإنجاز المقبل المفترض فيها بعد وصول المساعدات يمكن استثماره من قبل التيار والعهد وهو شخصا، علما أن الجانب الفرنسي يطرح تحييد هذه الوزارة عن المحاصصة السياسية، ويريد أن يتولاها وزير يستطيع الفرنسيون التعاون معه.

لذا، جاءت كلمة باسيل التي ألقاها بعد يومين من إعلان العقوبات عليه، لتجيب عن تساؤلات ما بعد العقوبات وعما إذا كان القطار الحكومي سينطلق، خصوصا أن الكلام الذي قاله باسيل يتضمن خريطة طريق لسقف ما يقبله رئيس الجمهورية العماد ميشال عون، تتلخص بثلاث نقاط. الأولى تتصل بعدد الوزراء بما لا يقل عن عدد الحقائق الحكومية، والثانية تتعلق باعتماد المداورة الجزئية التي تبقى لكل فريق رئيسي حق الاحتفاظ بحقيبة، على قاعدة بقاء حقيبة المالية للطائفة الشيعية ممثلة بفريق سياسي هو حركة أمل، ما يعني ضمنا تمسك التيار الوطني الحر بحقيبة الطاقة، والثالثة تطال آلية تسمية الوزراء من قبل كتلهم النيابية، وحق رئيسي الجمهورية والحكومة بقبول والرفض حتى الوصول لتسميات مقبولة.

وهو ما يعني أن الأمور عادت إلى نقطة الصفر حتى إلى ما قبل تاريخ اندلاع الانتفاضة الشعبية في 17 تشرين الأول من العام الماضي.

أما عن مدى انعكاس العقوبات على باسيل شخصيا، فإن قانونيين ودستوريين يرون أن العقوبات وفق قانون ماغنتسكي تعني توجه أي مصرف لبناني إلى دفع باسيل إلى سحب ما لديه من ودائع وموجودات وإنهاء التعامل معه فوراً. مع تأكيدهم أن التزام المصارف اللبنانية بالقانون الأميركي مرده خوف القطاع المصرفي من إنزال المصرف على اللائحة السوداء الأميركية، هذا فضلا عن أنه لن يحوز منذ تاريخ صدور القانون على أي تأشيرة سفر له إلى الولايات المتحدة وربما إلى دول أوروبية تربطها اتفاقيات أو تفاهات مع الولايات المتحدة.

ويلفت متبوعون لملف العقوبات النظر إلى أن هذه العقوبات ضد حلفاء حزب الله لن تتوقف عند حدود باسيل، فهناك لائحة بنحو 20 اسما ينتمون إلى أحزاب حليفة لحزب الله سوف تصدر أسماؤهم تباعا وقد يشترك معهم أناس من المحور الآخر. ولذلك، بدأ باسيل والعهد باتخاذ الموقف المتشدد في المفاوضات الحكومية ما قد يشير إلى أن المداورة قد تسقط لا سيما أن وزارة المال سوف تبقى مع ثنائي الحزب وأمل، والتيار الوطني الحر لا يزال متمسكا بوزارة الطاقة، في حين أن الخارجية والدفاع قد تسندان إلى رئاسة الجمهورية والداخلية إلى الرئيس سعد الحريري بما يعني السير نحو إبقاء الكثير من القديم على قدمه.

في موازاة ذلك، يشير كثيرون إلى أنه لا يمكن التغاضي عن تبعات هذا القرار على الصعيدين الداخلي والخارجي، وفي مواضيع وملفات كثيرة. وفي انتظار ما ستسفر عنه قرارات المحاكم الأميركية التي قرر باسيل اللجوء إليها والتي قد تفضي إلى خروجه من اللائحة العقابية ولكن ذلك دونه عقبات كثيرة ناهيك عن الطريق القانوني الطويل والضوء الأخضر السياسي، هناك نبرة سياسية مفادها أن انتخاب الديمقراطي جو بايدن لخلافة دونالد ترامب سيلقي بظلاله على هذه القضية أيضا ضمن سلسلة قضايا ستتأثر بهذا التغيير الذي شهدته الولايات المتحدة.

بالنسبة إلى أخصام باسيل، هم تنفسوا الصعداء وباتوا يعتبرون أنهم يمسون ممسكا عليه لجهة أنه بات على اللائحة السوداء الأميركية، وبالتالي لا يمكنه ممارسة النفوذ الذي كان يمارسه قبل العقوبات

ولم يعد له حق المطالبة بمكاسب سياسية أو حصص في المرحلة المقبلة ناهيك عن طموحاته الرئاسية التي تبخرت.

في المقابل، يرى آخرون أن هذه الحادثة من شأنها تعزيز موقع باسيل داخليا، ليس على الصعيد الشخصي طبعا، إنما على صعيد غير مباشر عبر حصص ونفوذ للتيار الوطني الحر، وأن ما خسره رئيس هذا التيار معنويا سيعوضه سياسيا خاصة على صعيد علاقته بحزب الله. وتقابلها وجهة النظر الأولى التي ترى أنه على صعيد انتخابات رئاسة الجمهورية التي يصر الكثيرون على اعتبارها محورا أساسيا في العقوبات الأميركية، فقد تضررت حسابات باسيل لمرحلة ما بعد ولاية الرئيس ميشال عون، وفتح الباب أكثر فأكثر أمام المرشحين الآخرين الذين دخل منهم قائد الجيش العماد جوزيف عون، ولو أن الوقت لا يزال مبكرا حتى تاريخ هذا الاستحقاق، حيث قد تتغير الظروف والمعطيات بشكل جذري في الأوقات الأخيرة.

وتؤكد أوساط التيار الوطني الحر أن موضوع العقوبات لن يؤدي باسيل وقد بدأت ماكينته الإعلامية العمل فورا على هذه النقطة، لافتين النظر إلى أن الاتصال الذي جرى بين عون ونظيره الفرنسي ايمانويل ماكرون أتى في هذا السياق، مع طمأنة الأخير إلى أن المبادرة الفرنسية لا تهدف إلى إلغاء أحد أركان باسيل أو غيره، وأنها تعترف بكل المكونات وتستند إلى الواقعية في مقاربتها للأوضاع اللبنانية من مختلف الزوايا.

وفي ما خص الصعيد الخارجي، فالكلام يأخذ منحى آخر، وإيجابي في شكل عام. ويعتبر مراقبون أن التغييرات المرتقبة بعد انتخاب بايدن من شأنها أن ترخي مرونة أكبر لدى الإدارة الأميركية في التعاطي مع لبنان، بعد التعاطي مع إيران إذ تذكر أن بايدن نفسه كان نائبا للرئيس الأميركي باراك أوباما الذي أبرم الاتفاق النووي مع طهران، كما نجح في إرساء نوع من التوازن في الخليج قبل أن يأخذه ترامب إلى مواجهة تصاعدية خطيرة، ما سينعكس على المدى المتوسط على لبنان.

وإذا نجح باسيل في مساعاه القضائي وتلقى مع التوقعات الدبلوماسية والسياسية المرتقبة، فسينقذ نفسه من محنة خارجية واقعية وهو بات فعلا في مأزق لا يحسد عليه مهما كابر بعكس ذلك. من هنا، يبدو

الرهان على التغييرات الخارجية هو المنفذ الوحيد لخروج باسيل من ازمة وضعته فيها الادارة الاميركية الحالية عبر تقديم رسالة ايجابية إلى الإدارة المقبلة.

ماذا عن العهد في ذكراه؟

على أن العقوبات الأميركية تأتي مع احتفال العهد بالذكرى الرابعة لتولي العماد ميشال عون رئاسة الجمهورية.

وقد دخل الرئيس عون وفريقه في سنتهم الخامسة في الحكم وسط خيبة أمل عارمة لدى اللبنانيين من محصول زرع العهد ومن معه من أركان السلطة، وسط أشد أزمة إقتصادية ومعيشية منذ ولادة الكيان في ظل عقم ظاهر في النظام السياسي يولد الأزمات واحدة تلو الأخرى.

وللتذكير، فإنه حين وصوله قبل أعوام أربعة، كانت الظروف جد مختلفة على الرئيس عون عن الآن ولو كان الحديث ساريا حينها حول ظروف استثنائية يمر فيها لبنان تستدعي رئيسا قويا، وهو ما يعني شرعية شعبية مسيحية في الدرجة الاولى ليس على غرار رؤساء الجمهورية منذ استتباب نظام الطائف.

كان هذا الرأي السائد لدى المزاج المسيحي الأعم وخاصة ثنائي التيار الوطني الحر والقوات اللبنانية، كما غير المسيحيين. وبذلك خرج المسيحيون رسميا، بعد أن خرجوا شعبيا، من واقع الإحباط الذي اتسموا به تحديدا منذ مقاطعة الانتخابات النيابية للعام 1992 الذي دفعوا ثمنه كثيرا ولوقت طويل حتى العام 2005 ليستمروا بالخروج منه تدريجيا. وبذلك، يمكن اعتبار وصول عون إلى الرئاسة نقطة التحول في التاريخ المسيحي الحديث.

لكن لدى المسيحيين أنفسهم كان هناك حذر من الإفراط في التفاؤل على قاعدة عدم الوثوق بموقف عون من الدستور اللبناني وخضوعه للأمر الواقع عبر قبوله بالطائف. ذلك أن الدور المسيحي في تأسيس الكيان اللبناني شكل شرطه العيش المشترك بين اللبنانيين برعاية الكنيسة المارونية حسب رؤية مضادة.

وقد كان الخلاف بين وجهتي نظر حول طبيعة دور المسيحيين. ذلك المتمرد على نظام الحكم السابق والصائغ لتحالفات جديدة قوامها الحلف مع القوة الأهم على الساحة، أي حزب الله، والمثير للمطلب الطائفي للمسيحيين بوصفه مطلب حق. ورأي آخر، بدأ متواضعا لكنه تصاعد مع افتقاد عون لغالبية حلفائه المسيحيين وخاصة بعد سقوط تقاهم معراب، يطالب بشدة بفك تحالفات تؤذي السيادة اللبنانية وبعلاء المواطنة المسيحية قبل الانتماء الطائفي، بعيدا عن كرسي السلطة، بينما القضية تتجاوز ذلك بكثير إلى دور يؤديه المسيحيون مع أشقائهم العرب المخاضمين بغالبتهم للحزب، كما مع العالم. على أن وجهتي النظر تشددان على العيش المشترك والسيادة والاستقلال وهي شعارات لطالما رفعها العماد ومن ثم الرئيس عون.

في السنوات الثلاث الأولى، ركز العونيون على إنجازات اعتبروها باكورة عهدهم وأهمها تثبيت الاستقرار الذي كان هشاً قبل العهد. توقفت التفجيرات الأمنية مع بعض النفاذ لبعض الجماعات، لكن تم القضاء على تنظيمي داعش وجبهة النصرة وتحرير الجرود. لكن هؤلاء يعلمون تماما أن دور العهد كان توفير الشرعية الرسمية وتأمين الغطاء لعملية عسكرية شكل حزب الله عمادها. لكن يجب القول إن الأمر ما كان ممكنا من دون قرار رسمي كبير إتخذه عون ولو من ناحية الإخراج الرسمي. في موازاة ذلك، ثمة إنجازات أخرى مثل قانون الانتخاب الذي، وإن كان أفضل من ذلك الاكثري المجحف لشرائح كثيرة وهو تمكن من السماح للمغتربين بالتصويت ولو نظريا، الا انه لم يشكل نقلة نوعية الى الامام وقد رسخ الجانب الطائفي عبر الصوت التفضيلي. ويبدو من المستبعد تعزيز الجانب النسبي في القانون خشية خسارة مقاعد كثيرة بعد الانتفاضة الشعبية للبنانيين، ناهيك عن سؤال حول الجدية في إجراء الانتخابات أصلا بعد التراجع الدراماتيكي لجميع أركان السلطة وأولهم "التيار الوطني الحر" والعهد.

ومن الانجازات الموازنة المفقودة منذ سنوات طويلة، وتوفير مقاربة جدية لموضوع النازحين، ووضع لبنان على الخارطة النفطية، ويضيف إليها أنصار عون دعم موقف الرئيس سعد الحريري بعد إعلانه استقالته من السعودية قبل ثلاث سنوات.. وغيرها.

لكن عون الذي فشل في محاربة الفساد أو هو لم يرد، كان على موعد في سنته الرابعة مع ضربة قاصمة للعهد مع اندلاع انتفاضة 17 تشرين الأول العام 2019 التي دفعته الى موقف الدفاع لصالح شعبية توجه بعضها نحو أخصامه المسيحيين، لكن معظمها ذهب إلى رأي عام مسيحي مستقل بات

كافرا بكل أركان السلطة وبينهم من يعارضون عون تحت شعار المواطنة المسيحية بينما هم يصارعونه على السلطة ويطالبون بانتخابات مبكرة مثل القوات اللبنانية وحزب الكتائب.

لذا، كانت انتفاضة اللبنانيين فرصة لم يقتصها العهد، بل واجهها كغيره من أركان الدولة العميقة في لبنان الذين يتصرفون اليوم في تشكيل الحكومة وكأن حدث 17 تشرين بات من التاريخ أو أن انفجار المرفأ لم يشكل كارثة إنسانية للبلد.

وفي مواجهة مزايدات مسيحية حول كونه بيدا في يد حزب الله والمطالبات بإعلاء شأن المؤسسات وفرض السيادة على كامل الأراضي اللبنانية، سيستمر العهد في الرهان على علاقته مع حزب الله، لكن مع الاحتفاظ بمسافة قد تبعد مع الأيام عن يوصمه العالم بالإرهاب، لكن من دونه لا يمكن لعون تأمين وراثة رئيس التيار الحر باسيل للرئاسة. وإذا كان الحزب لا يستطيع فرض مرشحه الى الرئاسة، فإنه قادر على منع غيره كما حصل مع عون نفسه قبل وصوله.

لكن للإنصاف أن العهد لا يتحمل وحده مسؤولية كل ما يجري من كوارث في البلاد، التي أتت كثمار عفنة لثلاثين عاما من سوء الإدارة والفساد والتخاصص الطائفي والتناش المالي من قبل الطبقة السياسية بكاملها التي جاء عون الى الرئاسة وأحد عناوينها محاربة تلك الطبقة. وقد لا تكون مسؤولية عون والتيار الوطني الحر بحجم مسؤولية أفرقاء آخرين أكثر عراقة في السلطة، لكنهما اشتركا فعليا في لعبة التناش التي دخلا فيها على جوع للمناصب الطائفية التي برعا فيها حتى ظلم حصص الآخرين، من حلفاء وطوائف أخرى، في كثير من الفئات الوظيفية في الدولة.

وقد يلجأ العهد ومعه التيار، الى محاولة إحياء التسوية الرئاسية مع الحريري لإنقاذ عهده في ثلثه الأخير. وبينما سيركز الحريري على التعامل مع عون رئاسيا، من غير المستبعد إحياء العلاقة التحالفية ضمنا مع باسيل، المرشح المستمر للرئاسة، وهذا بدافع من واقعية الحريري وقد تدفعه اليه الظروف الخارجية.

وانطلاقا من هنا، قد تتفع المهادنة على القطعة مع أخصام عون في الطبقة السياسية مثل الرئيس نبيه بري والزعيم الاشتراكي وليد جنبلاط لعدم هدر الوقت كما حصل في الماضي في معارك غير ذات طائل، بينما ستمثل الخصومة مع زعيم القوات اللبنانية سمير ججع ومثله زعيم تيار المردة سليمان فرنجية، أعداء الكار الواحد والطموحات الرئاسية.

وقد دشّن عون أسلوباً جديداً هذه الأيام مع عدم تنازله عن صلاحياته الرئاسية عبر توليه شخصياً مهمة الاشتراك في تأليف الحكومة وهو ما ساهم في إفشال مهمة الرئيس المكلف السابق مصطفى أديب.

وسيتمسك عون بذلك في السنتين الباقيتين من عمر العهد، ومن العناوين الكبرى التي سيرفعها شعار الإصلاح ومن ضمنه أنياً على الأقل إستكمال التدقيق الجنائي والمعركة المدروسة مع حاكم مصرف لبنان رياض سلامة، ودعم المفاوضات مع صندوق النقد الدولي وإنقاذ الليرة اللبنانية وأموال المودعين وخزينة الدولة، ومعهم ما تبقى من ولايته عبر المساعدات الدولية المأمولة وخرق الرفض العربي لعهد الذي شكل أحد أسباب كبوته.

على أن كل ذلك لن يكون أنياً، ودونه عوائق كثيرة حتى من الحلفاء، بينما لا يبدو أن أحداً يأبه بمحاربة وباء يمثل الى جانب ضيق الحال، خطراً داهماً للبنانيين.

على أن التأثير المباشر للعقوبات قد يشكل الضربة الثالثة للعهد بعد الانتفاضة الشعبية والأزمة المالية، وقد تكون الضربة الرابعة بعد انفجار 4 آب، وكل هذه الضربات جعلته يتخبط من دون القدرة على إيجاد الحلول لكيفية إيصال لبنان إلى شاطئ الأمان في ظل انعدام الثقة الداخلية والحصار الخارجي الذي لا يمكن فكه سوى عن طريق الإصلاحات التي لن تنجز وتتحقق إلا بعد تأليف الحكومة وهو الطريق الوحيد أمام العهد، ما ليس متاحاً في هذا التوقيت.

من جديد.. الحريري وجعجع

منذ إستقالة رئيس الحكومة المكلف سعد الحريري، في شهر تشرين الأول من العام الماضي، تأكد المؤكد حول الهوة العميقة بين تيار المستقبل والقوات اللبنانية، أو بمعنى أدق وأصح بين زعمي التنظيمين سعد الحريري وسمير جعجع.

وقد ظهر الأمر في شكل واضح في جميع الإستشارات النيابية الملزمة لتسمية رئيس الحكومة المكلف، التي تلت تلك الإستقالة، حيث كان الحزب يرفض تسمية الحريري في أي منها.

في أوساط المستقبل كان هناك الحديث الدائم عن الخيانة والظعن بالظهر من جانب القوات، وهو بدأ منذ تاريخ إستقالة الحريري من العاصمة السعودية الرياض، في المقابل كان جعج يعبر عن تمسكه بالتحالف مع التيار، على قاعدة أن العلاقة بين الجمهوريين لا تمر في أزمة، في حين أن الموقف السياسي ليس موجها إلى الحريري بشكل شخصي، بل ضد الثلاثي الحاكم المتمثل بكل من التيار الوطني الحر وحركة أمل وحزب الله.

لكن الجديد أن العلاقة انتقلت بين الجانبين إلى مستوى آخر حاد وآخرها على لسان أمين عام تيار المستقبل أحمد الحريري، ردا على الحملة التي يتعرض لها رئيس الحكومة المكلف من قبل شخصيات قيادية في القوات، حيث لم يتردد في توجيه إتهامات إلى رئيس الحزب، بطريقة غير مباشرة، بتزعم مشروع يقود لبنان إلى التحلل والتقسيم والخراب، إنطلاقا من أحلامه بالوصول إلى رئاسة الجمهورية، مؤكدا ان المستقبل سيكون في المرصاد لأي مشروع من هذا النوع، ما يعني حربا شعواء من قبل الحريري على وصول جعج الى الرئاسة الصعبة أصلا.

وذلك يعيد إلى الأذهان مجموعة من الأخبار التي كانت احاطت بالقوات في الفترة الماضية، لا سيما بالنسبة إلى الحديث عن تجهيزه مقاتلين لمواجهة حزب الله، خصوصا بعد حديث رئيس الإشتراكي وليد جنبلاط الماضي، بالرغم من نفيه للتحليلات التي ذهبت إليه بعض وسائل الإعلام على هذا الصعيد.

من وجهة النظر هذه، فإن ما تحدث عنه الحريري يتعلق في شكل أساسي بسعي جعج إلى دفع القوى السياسية إلى الإستقالة من المجلس النيابي، حيث كان يطمح إلى أن يشاركه في هذا التوجه كل من المستقبل والإشتراكي، إلا أن الحريري وجنبلاط لم يوافقا على مشروعه، إنطلاقا من قناعتها بأنه لن يقود إلى دفع الفريق الآخر للذهاب إلى إنتخابات نيابية مبكرة.

ويشير البعض إلى أن رئيس القوات يطمح من خلال هذا التوجه إلى الفوز بالأكثرية النيابية في الشارع المسيحي، وبالتالي تقديم نفسه كمرشح قوي لرئاسة الجمهورية في العام 2022، على أساس ان التيار الحر ليس في وضع يسمح له بتكرار النتائج التي حققها في الإنتخابات الماضية، خاصة بعد أن قرر جعج الطلاق مع القوى السياسية والإنضمام إلى الحراك الشعبي منذ بدئه.

في هذا الإطار، يعتبر متابعون ان الإشتباك الجديد دليل على ان العلاقة بين الجانبين مستمرة في سياق الإبتعاد، لا سيما في ظل توجه الحريري إلى تشكيل حكومة تضم مختلف الأفرقاء السياسيين، الأمر الذي يتناقض بشكل كامل مع توجه القوات في المرحلة الراهنة، التي لا تريد أي تركيبة من هذا النوع.

وبغض النظر عن إحتمال نجاح الحريري في تشكيل الحكومة أو حتى في إحتمال نجاح هذه الحكومة في الحد من تداعيات الأزمة الحالية، فإن جعجع حسم خياره على هذا الصعيد، حيث الرهان على كسب المزيد من النقاط من خلال الإبتعاد عن السلطة والتصويب على فشلها، على أمل أن يقود ذلك إلى تحسين أوراق قوته شعبيا قبل موعد الإنتخابات النيابية المقبلة.

وفي المحصلة، ستستمر الهوة بين الجانبين في التعمق، من دون ان يعني ذلك حسم في مصير العلاقة منذ اليوم، بانتظار التطورات التي قد تشهدها الساحة المحلية في المرحلة المقبلة كإنعكاس للواقع الإقليمي، السعودي تحديدا، خصوصا في حال عدم تمكن الحريري من تحسين علاقته مع التيار الوطني الحر.